

شدد على ضرورة المضي في تنظيم سوق العقار والقضاء على معوقات تداولاته

الرشيدى: شكلنا لجنة لمتابعة كل ما يستجد في الساحة العقارية المحلية



عبد الرشيدى

أكد الوكيل المساعد لشؤون الرقابة والتفتيش وحماية المستهلك في وزارة التجارة الكويتية عبد الرشيدى سعي الوزارة للعمل على تنظيم السوق العقاري ومنحه مزيداً من الشفافية والقضاء على ما يشوبه من معوقات تعرقل حركة تداولاته.

وأضاف الرشيدى في كلمة له خلال افتتاح (ملتقى الكويت العقاري الأول) الذي ينظمه اتحاد العقارين الكويتيين أمس الأربعاء بمقر غرفة تجارة وصناعة الكويت أن (التجارة) تقوم بخطوات جادة متتالية في هذا الشأن لإيجاد حلول جذرية لتلك الأمور.

وأوضح أن (التجارة) تتابع عن كثب كل ما يتعلق بعمليات تسويق العقار الخارجي وترقب جميع المعارض العقارية التي يتم تنظيمها من خلال تواجد ممثلين عنها في كل معرض يكون لهم صفة الضبطية القضائية. وبين أن هذه الخطوة تأتي للتأكد من صحة البيانات التي يتم عرضها

بالمشاركين ومقارنتها بالمستندات المقدمة للوزارة عند استخراج تصاريح المشاركات في المعارض. وذكر أن اللجنة العقارية التي شكلتها الوزارة أخيراً لها دور هام في مناقشة كل ما يستجد في الساحة العقارية المحلية والخروج بقرارات تنظم عمل السوق العقاري وتسهم في إيجاد حلول جذرية لكل ما يعاين.

من جهته قال عضو اتحاد العقارين الكويتيين عبداللطيف العبدالرزاق في كلمة مماثلة إن قانون الرهن العقاري من شأنه القضاء على الأزمة الإسكانية التي تمر بها البلاد خصوصاً في ظل ارتفاع أعداد طلبات الرعاية الإسكانية لنحو 120 ألف طلب.

وتوقع العبدالرزاق أن يسهم قانون الرهن العقاري في تقديم خيارات لأصحاب الطلبات الإسكانية الراغبين في الحصول على حق الرعاية السكنية دون الحاجة للانتظار نور طلبهم.

وأوضح أن الملاءة المالية للبنوك المحلية تمكنه من توفير السيولة اللازمة للسوق العقاري عند تطبيق القانون خصوصاً وأن تطبيقه سيسهم في تنشيط السوق العقاري بما يعكس إيجابياً على الاقتصاد المحلي.

وقال إن من إيجابيات نظام الرهن العقاري تحول المواطن

وتخفيف الضغط على البنوك المحلية مما يساعد على توفير فرص عمل وتحريك عجلة الاقتصاد وتنشيط السوق العقاري وزيادة حجم الطلب على مواد البناء. وأفاد بأن هذا القانون من شأنه تقليص حجم الطلب وزيادة حجم العرض للسكن الخاص مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار ومعها نسب الفائدة المنخفضة التي تأخذها شركات التمويل العقاري والبنوك.

وحول (ملتقى الكويت العقاري الأول) ذكر العبدالرزاق أنه يستهدف حث المعنيتين على إقرار قانون الرهن العقاري والمسؤولين في بنك الكويت المركزي للمضي قدماً نحو تطبيق نظام الرهن العقاري وفق آليات وشروط وضوابط تقلل المخاطر من هذا النظام.

وأشار إلى أن الملتقى الذي يستمر يوماً واحداً يناقش ما شهده السوق العقاري أخيراً من عمليات إعادته طرح المجمعات التجارية والأسواق التي تم الاستثمار بها

من تأجير السكن الخاص إلى التملك كما ساعد على الإدخال والاستثمار بنفس الوقت ويسهم في تغيير نمطه الاستهلاكي.

وأضاف أن قانون الرهن العقاري سيخلق منافسة بين البنوك ويشجع على ترخيص وإنشاء شركات التمويل العقاري

وتخفيف الضغط على البنوك المحلية مما يساعد على توفير فرص عمل وتحريك عجلة الاقتصاد وتنشيط السوق العقاري وزيادة حجم الطلب على مواد البناء.

وأشار إلى أن الملتقى الذي يستمر يوماً واحداً يناقش ما شهده السوق العقاري أخيراً من عمليات إعادته طرح المجمعات التجارية والأسواق التي تم الاستثمار بها

من تأجير السكن الخاص إلى التملك كما ساعد على الإدخال والاستثمار بنفس الوقت ويسهم في تغيير نمطه الاستهلاكي.

وأضاف أن قانون الرهن العقاري سيخلق منافسة بين البنوك ويشجع على ترخيص وإنشاء شركات التمويل العقاري

وتخفيف الضغط على البنوك المحلية مما يساعد على توفير فرص عمل وتحريك عجلة الاقتصاد وتنشيط السوق العقاري وزيادة حجم الطلب على مواد البناء.

وأشار إلى أن الملتقى الذي يستمر يوماً واحداً يناقش ما شهده السوق العقاري أخيراً من عمليات إعادته طرح المجمعات التجارية والأسواق التي تم الاستثمار بها

من تأجير السكن الخاص إلى التملك كما ساعد على الإدخال والاستثمار بنفس الوقت ويسهم في تغيير نمطه الاستهلاكي.

وأضاف أن قانون الرهن العقاري سيخلق منافسة بين البنوك ويشجع على ترخيص وإنشاء شركات التمويل العقاري

وتخفيف الضغط على البنوك المحلية مما يساعد على توفير فرص عمل وتحريك عجلة الاقتصاد وتنشيط السوق العقاري وزيادة حجم الطلب على مواد البناء.

وأشار إلى أن الملتقى الذي يستمر يوماً واحداً يناقش ما شهده السوق العقاري أخيراً من عمليات إعادته طرح المجمعات التجارية والأسواق التي تم الاستثمار بها

من تأجير السكن الخاص إلى التملك كما ساعد على الإدخال والاستثمار بنفس الوقت ويسهم في تغيير نمطه الاستهلاكي.

وأضاف أن قانون الرهن العقاري سيخلق منافسة بين البنوك ويشجع على ترخيص وإنشاء شركات التمويل العقاري

وتخفيف الضغط على البنوك المحلية مما يساعد على توفير فرص عمل وتحريك عجلة الاقتصاد وتنشيط السوق العقاري وزيادة حجم الطلب على مواد البناء.

وأشار إلى أن الملتقى الذي يستمر يوماً واحداً يناقش ما شهده السوق العقاري أخيراً من عمليات إعادته طرح المجمعات التجارية والأسواق التي تم الاستثمار بها

من تأجير السكن الخاص إلى التملك كما ساعد على الإدخال والاستثمار بنفس الوقت ويسهم في تغيير نمطه الاستهلاكي.

وأضاف أن قانون الرهن العقاري سيخلق منافسة بين البنوك ويشجع على ترخيص وإنشاء شركات التمويل العقاري

وتخفيف الضغط على البنوك المحلية مما يساعد على توفير فرص عمل وتحريك عجلة الاقتصاد وتنشيط السوق العقاري وزيادة حجم الطلب على مواد البناء.

وأشار إلى أن الملتقى الذي يستمر يوماً واحداً يناقش ما شهده السوق العقاري أخيراً من عمليات إعادته طرح المجمعات التجارية والأسواق التي تم الاستثمار بها

من تأجير السكن الخاص إلى التملك كما ساعد على الإدخال والاستثمار بنفس الوقت ويسهم في تغيير نمطه الاستهلاكي.

«التجاري» يحقق 795 ألف دينار أرباحاً صافية بالربع الأول

أعلن البنك التجاري الكويتي أمس الأربعاء تحقيقه 795 ألف دينار كويتي أرباحاً صافية خلال الربع الأول من 2017 بربحية 5ر0 فلس للسهم الواحد مقارنة بصافي ربح بلغ 7ر7 مليون دينار (25,5 مليون دولار) خلال الفترة ذاتها من 2016.

وقال البنك في بيان له على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت أن إجمالي حقوق المساهمين بلغ 594 مليون دينار (1,95 مليار دولار) بنهاية مارس الماضي مقارنة بحقوق بلغت 558,4 مليون دينار (1,8 مليار دولار) للفترة ذاتها من 2016.

وذكر أن إجمالي الموجودات بلغ حوالي 3ر2 مليار دينار (14 مليار دولار) في حين بلغت المطلوبات 3ر65 مليار دينار (12 مليار دولار) في الربع الأول من 2017 مقارنة بمطلوبات بلغت 3ر58 مليار دينار (11,7 مليار دولار) لنفس الفترة من 2016.

يذكر أن (التجاري) تأسس عام 1960 وأدرج في بورصة الكويت عام 1984 براسمال مدفوع بلغ 164 مليون دينار (539 دولار أمريكي) ويقوم بكافة الأعمال المصرفية.

منظمة دولية تمنح ناقلات النفط الكويتية جائزة أفضل منظومة بحرية

أعلنت شركة ناقلات النفط فوزها بجائزة أفضل منظومة بحرية من منظمة (شيبتيك البحرية الدولية) نظير خطتها لرفع مستوى أسطولها ومواكبة التطورات والتحديات الاقتصادية عبر تقديم خدمات مميزة تترقى باسم الكويت.

وقالت الشركة في بيان صحافي أمس الأربعاء أنها نالت هذه الجائزة خلال المؤتمر الدولي وحفل الجوائز البحرية الثامن الذي اقيم في إمارة دبي مساء أمس الثلاثاء.

وأوضحت أن الجائزة تعزز مكانة (ناقلات النفط الكويتية) بين الشركات العالمية المتخصصة في مجال النقل البحري كناقل وطني ذي سمعة طيبة وقادر على مواجهة تحديات سوق النقل الراهنة.

وأكدت عملها على تطوير العمالة الوطنية وتدريبها وفق برنامج معد بهدف الوصول إلى أعلى مستويات المهارة لجميع العاملين مشيرة إلى أن لهذا الانجاز وغيره من الجوائز العالمية التي حصدها الشركة أثراً طيباً على جميع العاملين وتحفيزهم لبذل المزيد من العطاء.



جانب من الورشة

«المحليين الماليين» تعقد ورشة عمل في غرفة تجارة الكويت

عقدت جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت، الجمعية المحلية لمعهد المحللين الماليين المعتمدين الممثلة لخبراء الاستثمار، ومديري المحافظ الاستثمارية، والمحللين الماليين واستشاريي الاستثمار العاملين في الكويت ورشة عمل تفاعلية مركز دراسات الاستثمار التابع لمؤسسة الاستثمار في غرفة تجارة الكويت. وقام السيد ستيف والاس، مدير الشركات المؤسسية في أوروبا والشرق الأوسط وأقرباً لمعهد المحللين الماليين المعتمدين،

عرضاً يركز على اتخاذ القرارات الأخلاقية في النهج الاستثماري الاستثماري من خلال وضع مصالح العملاء أولاً وممارسات الإدارة الحكيمة. وقال مجيد القطان، رئيس جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت: «إن ورش العمل الأخلاقية هذه جزء لا يتجزأ من مهمة معهد المحللين الماليين المعتمدين لقيادة مهنة الاستثمار عالمياً من خلال الترويج لأعلى معايير الأخلاق والتعليم والتميز المهني لصالح المجتمع.»

عقدت جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت، الجمعية المحلية لمعهد المحللين الماليين المعتمدين الممثلة لخبراء الاستثمار، ومديري المحافظ الاستثمارية، والمحللين الماليين واستشاريي الاستثمار العاملين في الكويت ورشة عمل تفاعلية مركز دراسات الاستثمار التابع لمؤسسة الاستثمار في غرفة تجارة الكويت. وقام السيد ستيف والاس، مدير الشركات المؤسسية في أوروبا والشرق الأوسط وأقرباً لمعهد المحللين الماليين المعتمدين،

عرضاً يركز على اتخاذ القرارات الأخلاقية في النهج الاستثماري الاستثماري من خلال وضع مصالح العملاء أولاً وممارسات الإدارة الحكيمة. وقال مجيد القطان، رئيس جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت: «إن ورش العمل الأخلاقية هذه جزء لا يتجزأ من مهمة معهد المحللين الماليين المعتمدين لقيادة مهنة الاستثمار عالمياً من خلال الترويج لأعلى معايير الأخلاق والتعليم والتميز المهني لصالح المجتمع.»

عقدت جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت، الجمعية المحلية لمعهد المحللين الماليين المعتمدين الممثلة لخبراء الاستثمار، ومديري المحافظ الاستثمارية، والمحللين الماليين واستشاريي الاستثمار العاملين في الكويت ورشة عمل تفاعلية مركز دراسات الاستثمار التابع لمؤسسة الاستثمار في غرفة تجارة الكويت. وقام السيد ستيف والاس، مدير الشركات المؤسسية في أوروبا والشرق الأوسط وأقرباً لمعهد المحللين الماليين المعتمدين،

عرضاً يركز على اتخاذ القرارات الأخلاقية في النهج الاستثماري الاستثماري من خلال وضع مصالح العملاء أولاً وممارسات الإدارة الحكيمة. وقال مجيد القطان، رئيس جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت: «إن ورش العمل الأخلاقية هذه جزء لا يتجزأ من مهمة معهد المحللين الماليين المعتمدين لقيادة مهنة الاستثمار عالمياً من خلال الترويج لأعلى معايير الأخلاق والتعليم والتميز المهني لصالح المجتمع.»

عقدت جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت، الجمعية المحلية لمعهد المحللين الماليين المعتمدين الممثلة لخبراء الاستثمار، ومديري المحافظ الاستثمارية، والمحللين الماليين واستشاريي الاستثمار العاملين في الكويت ورشة عمل تفاعلية مركز دراسات الاستثمار التابع لمؤسسة الاستثمار في غرفة تجارة الكويت. وقام السيد ستيف والاس، مدير الشركات المؤسسية في أوروبا والشرق الأوسط وأقرباً لمعهد المحللين الماليين المعتمدين،

عرضاً يركز على اتخاذ القرارات الأخلاقية في النهج الاستثماري الاستثماري من خلال وضع مصالح العملاء أولاً وممارسات الإدارة الحكيمة. وقال مجيد القطان، رئيس جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت: «إن ورش العمل الأخلاقية هذه جزء لا يتجزأ من مهمة معهد المحللين الماليين المعتمدين لقيادة مهنة الاستثمار عالمياً من خلال الترويج لأعلى معايير الأخلاق والتعليم والتميز المهني لصالح المجتمع.»

عقدت جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت، الجمعية المحلية لمعهد المحللين الماليين المعتمدين الممثلة لخبراء الاستثمار، ومديري المحافظ الاستثمارية، والمحللين الماليين واستشاريي الاستثمار العاملين في الكويت ورشة عمل تفاعلية مركز دراسات الاستثمار التابع لمؤسسة الاستثمار في غرفة تجارة الكويت. وقام السيد ستيف والاس، مدير الشركات المؤسسية في أوروبا والشرق الأوسط وأقرباً لمعهد المحللين الماليين المعتمدين،

عرضاً يركز على اتخاذ القرارات الأخلاقية في النهج الاستثماري الاستثماري من خلال وضع مصالح العملاء أولاً وممارسات الإدارة الحكيمة. وقال مجيد القطان، رئيس جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت: «إن ورش العمل الأخلاقية هذه جزء لا يتجزأ من مهمة معهد المحللين الماليين المعتمدين لقيادة مهنة الاستثمار عالمياً من خلال الترويج لأعلى معايير الأخلاق والتعليم والتميز المهني لصالح المجتمع.»

عقدت جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت، الجمعية المحلية لمعهد المحللين الماليين المعتمدين الممثلة لخبراء الاستثمار، ومديري المحافظ الاستثمارية، والمحللين الماليين واستشاريي الاستثمار العاملين في الكويت ورشة عمل تفاعلية مركز دراسات الاستثمار التابع لمؤسسة الاستثمار في غرفة تجارة الكويت. وقام السيد ستيف والاس، مدير الشركات المؤسسية في أوروبا والشرق الأوسط وأقرباً لمعهد المحللين الماليين المعتمدين،

عرضاً يركز على اتخاذ القرارات الأخلاقية في النهج الاستثماري الاستثماري من خلال وضع مصالح العملاء أولاً وممارسات الإدارة الحكيمة. وقال مجيد القطان، رئيس جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت: «إن ورش العمل الأخلاقية هذه جزء لا يتجزأ من مهمة معهد المحللين الماليين المعتمدين لقيادة مهنة الاستثمار عالمياً من خلال الترويج لأعلى معايير الأخلاق والتعليم والتميز المهني لصالح المجتمع.»

عقدت جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت، الجمعية المحلية لمعهد المحللين الماليين المعتمدين الممثلة لخبراء الاستثمار، ومديري المحافظ الاستثمارية، والمحللين الماليين واستشاريي الاستثمار العاملين في الكويت ورشة عمل تفاعلية مركز دراسات الاستثمار التابع لمؤسسة الاستثمار في غرفة تجارة الكويت. وقام السيد ستيف والاس، مدير الشركات المؤسسية في أوروبا والشرق الأوسط وأقرباً لمعهد المحللين الماليين المعتمدين،

عرضاً يركز على اتخاذ القرارات الأخلاقية في النهج الاستثماري الاستثماري من خلال وضع مصالح العملاء أولاً وممارسات الإدارة الحكيمة. وقال مجيد القطان، رئيس جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت: «إن ورش العمل الأخلاقية هذه جزء لا يتجزأ من مهمة معهد المحللين الماليين المعتمدين لقيادة مهنة الاستثمار عالمياً من خلال الترويج لأعلى معايير الأخلاق والتعليم والتميز المهني لصالح المجتمع.»

عقدت جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت، الجمعية المحلية لمعهد المحللين الماليين المعتمدين الممثلة لخبراء الاستثمار، ومديري المحافظ الاستثمارية، والمحللين الماليين واستشاريي الاستثمار العاملين في الكويت ورشة عمل تفاعلية مركز دراسات الاستثمار التابع لمؤسسة الاستثمار في غرفة تجارة الكويت. وقام السيد ستيف والاس، مدير الشركات المؤسسية في أوروبا والشرق الأوسط وأقرباً لمعهد المحللين الماليين المعتمدين،

عرضاً يركز على اتخاذ القرارات الأخلاقية في النهج الاستثماري الاستثماري من خلال وضع مصالح العملاء أولاً وممارسات الإدارة الحكيمة. وقال مجيد القطان، رئيس جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت: «إن ورش العمل الأخلاقية هذه جزء لا يتجزأ من مهمة معهد المحللين الماليين المعتمدين لقيادة مهنة الاستثمار عالمياً من خلال الترويج لأعلى معايير الأخلاق والتعليم والتميز المهني لصالح المجتمع.»

عقدت جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت، الجمعية المحلية لمعهد المحللين الماليين المعتمدين الممثلة لخبراء الاستثمار، ومديري المحافظ الاستثمارية، والمحللين الماليين واستشاريي الاستثمار العاملين في الكويت ورشة عمل تفاعلية مركز دراسات الاستثمار التابع لمؤسسة الاستثمار في غرفة تجارة الكويت. وقام السيد ستيف والاس، مدير الشركات المؤسسية في أوروبا والشرق الأوسط وأقرباً لمعهد المحللين الماليين المعتمدين،

انضمام 3 أسهم كويتية إلى مؤشر مورجان ستانلي ومغادرة واحدة

انضمت 3 أسهم كويتية وهي هيومن سوفت القابضة، ومجموعة الامتياز الاستثمارية، وبنك الكويت الدولي، إلى مؤشر الشركات ذات القيمة السوقية الصغيرة، وذلك وفقاً للمراجعة النصف سنوية لمؤشر إم إس سي آي للأسواق الناشئة، «مورجان ستانلي سابقاً».

وبحسب بيانات المؤشر، فسيتم تطبيق التعديلات على آليات المؤشر بدءاً من الأول من يونيو المقبل، موضحاً أنه تم حذف شركة الاتصالات الكويتية (VIVA)، ومن أهم شروط الانضمام لذلك المؤشر هي نسبة التداول الحر، وقدرة المستثمرين الأجانب على شراء تلك الأسهم، وحجم وقيمة التداولات، والأداء المالي للشركة.

يُشار إلى أن الشركات التي تم إضافتها حققت نتائج إيجابية على مستوى الربع الأول من العام الجاري، حيث ارتفعت أرباح هيومن سوفت بنسبة 15.2%، لتصل إلى 7.14 مليون دينار. وقفزت أرباح الامتياز 357.4%، وارتفعت أرباح الدولي 13%، لتصل إلى 7.6 مليون دينار.

سهم بنك برقان يرتفع 1.5 بالمئة لأعلى مستوياته في 15 شهراً

ارتفع سهم بنك برقان (BURG)، المدرج ببورصة الكويت، لأعلى مستوى في 15 شهراً، تحديداً منذ مطلع فبراير 2016. وبحلول الساعة 12:05 بتوقيت الكويت، سجل سهم برقان نمواً نسبته 1.49%، عند سعر 340 فلساً. وجاءت حركة السهم متوافقة مع أداء مؤشرات البورصة في ذلك الوقت؛ حيث ارتفع السهمي 0.02%، كما صعد الوزني كويت 15 بنسبة 0.38% و0.93% على التوالي. وكانت أرباح البنك ارتفعت في الربع الأول من العام الجاري 24.6%، لتصل إلى 17.81 مليون دينار، مقارنة بربح بلغ 14.2 مليون دينار للربع الأول من العام الماضي.

البنك التجاري الكويتي يحقق أرباح تشغيلية مقدارها 29 مليون دينار كويتي للربع الأول من عام 2017

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تحقيقه أرباحاً تشغيلية مقدارها 29 مليون دينار كويتي للربع الأول من عام 2017 وبيزادة نسبتها 1.4% مقارنة بالأرباح التشغيلية المحققة عن نفس الفترة من العام السابق والتي بلغت 28.6 مليون دينار كويتي. وقد بلغت الأرباح الصافية للبنك 0.8 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 7.6 مليون دينار كويتي لذات الفترة من عام 2016، وذلك بعد تجنب المخصصات الاختيارية المناسبة.

كما بلغ حجم الموجودات الإجمالية للبنك 4,268.4 مليون دينار كويتي كما في نهاية مارس 2017 (مقارنة بـ 4,147.4 مليون دينار كويتي كما في نهاية مارس 2016)، كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية لتبلغ 39.3 مليون دينار كويتي مقارنة بمثلها خلال الربع الأول من عام 2016 والبالغة 38.2 مليون دينار كويتي. كما شهد البنك نمواً في إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 6.5% وإيرادات الفوائد بنسبة 3.6%.

وحقق البنك تحسناً ملحوظاً في المؤشرات المالية الأخرى كما في نهاية مارس 2017، حافظ على نسبة منخفضة من القروض غير المنتظمة لم تتجاوز 0.48%، وهي بذلك تقل بكثير عن المعدل السائد في الجهاز المصرفي في دولة الكويت، وقد بلغ معدل كفاية رأس المال 18.97%، فيما بلغت نسبة الرفع المالي 11.5% ونسبة تغطية السيولة 191% ونسبة صافي التمويل المستقر 116.7% وهذه النسب تتوق بشكل مريح الحد الأدنى للنسب المقررة من قبل بنك الكويت المركزي. كما يواصل البنك تحكّمه بالتكاليف التشغيلية التي تعتبر إحدى الميزات التنافسية بالنسبة للبنك، حيث يستمر في الاحتفاظ بواحدة من أدنى نسب التكاليف إلى الإيرادات بين البنوك الكويتية، والتي لم تتجاوز 26.2% للربع الأول المنتهي في 31 مارس 2017.

وأصل البنك منهجيته المتحفظة بشأن تكوين المخصصات اللازمة، حيث بلغت قيمة المخصصات لدى البنك كما في نهاية مارس 2017 مبلغ وقدره 140.6 مليون دينار كويتي وبنسبة تغطية للقروض غير المنتظمة مقدارها 1242%.

وتعليقاً على ما سبق، أوضح السيد/ علي الموسى - رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي أن متانة الوضع المالي للبنك وقدرته على مواجهة الصدمات والتغلب عليها هي أولوية مطلقة وهي دائماً تحت مراقبة ومتابعة مستمرتين من قبل السلطات الرقابية وإدارة البنك ومراجعي الحسابات والمدققين الداخليين والخارجيين، فضلاً على أن البنك يملك العديد من الوسائل والأدوات لاستخدامها عند الحاجة في تعزيز قدراته على مواجهة الصدمات ولم يستخدم البنك أي منها حتى الآن إلا تعزيز الاحتياطيات، وهذه طبيعة الحال تأتي على حساب الأرباح، والملاحظ أن البنك استخدم الجزء الأكبر في أرباحه للربع الأول لهذا الغرض ونيته معقودة للاستمرار في هذا التوجه. ورداً على صمت الإدارة إزاء ما يتم تداوله في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي فقد أكد السيد/ الموسى أن إدارة البنك تحكّمها مبادئ وأخلاقيات لا تحيد عنها، وفيما يتصل بالتعقيب على أحكام القضاء، فإن إدارة البنك تتهيب أن تفسد محراب العدالة أو الأحكام القضائية ومكان مناقشة الأحكام أو التعقيب عليها هو ساحات المحاكم وأمام القضاء، كما ترى الإدارة أن آداب التقاضي تتطلب انتظار أحكام القضاء لحين تضحى باته. وغير ذلك أمر لا طائل منه. وقد بين السيد/ الموسى توضيحاً بأنه يصعب في المرحلة الحالية تحديد النتائج المالية النهائية المترتبة على الحكم الصادر بشأن النزاع على ملكية أسهم بنك بوييان قبل استقرار حقيقة وواقع التفسير السديد للمزم لكافة أطراف الحكم، بما قد يكون في ذلك من احتمالات ذات آثار سلبية علينا ولهذا فلا بد من الانتظار إلى أن تستكمل إجراءات التقاضي وتفيين أحكامها وتتضح الصورة حقاً وصدقاً للكافة.

التجاري Al-Tijari